



دار الكتاب الجديد
لجنة إحياء التراث الإسلامي

أسباب نزول القرآن

لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدى

تحقيق: السيد أحمد صقر

الطبعة الاولى ١٣٨٩ - ١٩٦٩

مؤلف الكتاب

مؤلف هذا الكتاب هو : أبو الحسن : على بن أحمد بن محمد بن على ،
الواحدى ، النيسابورى . ويذكر المترجمون له أنه من أولاد التجار الذين
شففوا بالعلم وعرفوا به ، وأنه أحد اخوة ثلاثة : أكبرهم أبو القاسم :
عبد الرحمن بن أحمد الواحدى . وهو من العلماء الذين عقدت لهم مجالس
الاملاء وتوفى فى شهر ربيع الآخر من سنة سبع وثمانين وأربعمائة .

وثانيهما أبو بكر : سعد بن أحمد الواحدى ، السمسار ، وكان نزيه
الطعمة ، من أولى الصيانة والعفة ، وهو من الثقات الذين أكثروا السماع
من أصحاب أبى العباس الاصم ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وثالثهما : « على بن أحمد الواحدى » وقد وصف بالامامة فى التفسير ،
والمثانة فى اللغة والنحو والادب والعروض والقراءات . ونعت شعره بالجودة
والملاحة . وأقدم من ترجم له : عبد الغافر الفارسى النيسابورى (٤٥١) —
٥٢٩ هـ) فى كتاب « السياق فى تاريخ نيسابور » وقال عنه : انه أنفق شبابه
فى التحصيل ، واتقان أصول العلوم على أئمتها ، والرحلة فى طلب المزيد من
المعرفة ، حتى صار أستاذ عصره . وواحد دهره ، وانقطع الى التدريس
والاملاء عدة سنين ، حتى أصابه مرض طويل أسلمه الى الموت فى جمادى
الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة .

ثم يذكر عبد الغافر الفارسى أن الواحدى كان يحظى بالاعظام والاكرام من
الوزير نظام الملك (٤٠٨ — ٤٨٥) وليس ذلك غريبا ، فقد كان نظام الملك
أديبا شاعرا مشاركا فى العلوم ، محبا لها . ولم يشغله تدبير السياسة
عن تقدير العلم ، بل رأى أن أمانة الوزارة لا تؤدى كاملة الا اذا قدر العلم

حق قدره ، وعمل على نشره ، ورفع من مكانة أهله ، فأكثر لذلك من انشاء:
المدارس وقدر المعاليم لطلبتها ، وانتقى مدرسيها . وأدنى العلماء من مجلسه ،
وبالغ في اكرامهم مدة وزارته التي دامت ثلاثين سنة .

وقد سمع نظام الملك الحديث وأسمعه . وكان يقول : انى أعلم انى لست
أهلا لذلك ، ولكنى أريد ربط نفسى فى قطار النقلة لحديث رسول الله ، صلى
الله عليه وسلم .

وكان يعتقد فى الصوفية ، ويقربهم اليه ، ويكثر من الانعام عليهم ، ابتغاء
الظفر بما لهم من أحوال الكشف .

وقد جرى أبو القاسم أخو نظام الملك على سنته فى لحظ الواحدى بين
الاعزاز والاكرام ، لانه كان كذلك من العلماء وقد مات سنة ٤٩٩ عن ثمانين
سنة .

وقد علل عبد الغافر الفارسى اعظام نظام الملك للواحدى بأنه « كان حقيقا
بالاحترام . لولا ما كان فيه : من ازرائه على الأئمة المتقدمين ، وبسط اللسان
فيهم بما لا يليق » .

والسبب الحقيقى أن الواحدى نال من عالم له مكانة مكيئة فى نفوس
الناس ، وفى نفس عبد الغافر بصفة خاصة ، فهو عنده : « شيخ الطريقة
فى وقته . الموفق فى جميع علوم الحقائق ، ومعرفة طريقة التصوف . وصاحب
التصانيف العجيبة فى علم القوم » ألا وهو أبو عبد الرحمن السلمى
(٣٣٠ - ٤١٢ هـ) .

وقد كشف أبو سعد السمعانى المتوفى سنة ٥٦٢ عن السر فى ذلك حيث
يقول : « كان الواحدى حقيقا بكل احترام واعظام ، لكن كان فيه بسط
اللسان فى الأئمة المتقدمين ، حتى لسمعت أبا بكر : أحمد بن محمد بن بشار
بنيسابور مذاكرة يقول : كان على بن أحمد الواحدى يقول : صنف
أبو عبد الرحمن السلمى كتاب « حقائق التفسير » ولو قال ان ذلك تفسير
للقرآن لكفر به .

ولست أدرى ما الذى كان يريد عبد الغافر من الواحدى أن يقول غير هذا القول ؟ وهو لا يسعه سواه ، كجؤمن يؤمن بأن القرآن نزل بلسان عربى مبين ، فلا يفسر إلا بما دل عليه اللفظ العربى ؟ اكان يريد منه أن يتملق نظام الملك ، وعوام العلماء ، ويقول : ان هذا تفسير للقرآن يقره الاسلام ؟ وهل انفرد الواحدى بذلك القول ؟ ان جمهرة العلماء ذهبوا مثل مذهبه . وقد قال ابن الجوزى فى تلبيس ابليس ص ٣٣١ « وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمى فى تفسير القرآن من كلام الصوفية الذى أكثره هذيان لا يحل ، نحو مجلدين سماهما « حقائق التفسير » .

فقال فى فاتحة الكتاب عنهم : انهم قالوا : انما سميت فاتحة الكتاب ، لانها أوائل ما فاتحناك به من خطابنا ، فان تأديت بذلك والا حرمت لطائف ما بعد .

وهذا فى غاية القبح ، لأن لفظ الآية لفظ الخير ومعناه الأمر . وتقديرها : وقال فى قول الانسان : « آمين » أى قاصدون نحوك . وهذا قبيح : لانه ليس من « أم » لانه لو كان كذلك لكانت الميم مشددة . وقال فى قوله تعالى : (وان يأتوكم أسارى) قال أبو عثمان : غرقى فى الذنوب .

وقال الواسطى : غرقى فى رؤية أفعالهم . وقال الجنيد : أسارى فى أسباب الدنيا تفدوهم الى قطع العلائق . وانما الآية على وجه الإنكار ، ومعناها : اذا أسرتموهم فديتموهم ، واذا حاربتموهم قتلتموهم . وهؤلاء قد فسروها على ما يوجب المدح . وقال فى قوله : (ومن دخله كان آمنا) أى من هو اجس نفسه ، ووساوس الشيطان .

وهذا فى غاية القبح ، لأن لفظ الآية لفظ الخير ومعناه الأمر . وتقديرها : من دخل الحرم فأمنوه .

وهؤلاء قد فسروها على الخير ، ثم لا يصح لهم ، لانه كم من داخل الى الحرم ما أمن من الهواجس ولا الوساوس .

وذكر في قوله : (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) قال أبو تراب : هي
الدعاوى الفاسدة .

وقال في قوله تعالى : (وهم بها) قال أبو بكر الوراق : الهمان لها ،
ويوسف ما هم بها . وهذا خلاف لصريح القرآن .
وقوله : (ما هذا بشرا) قال محمد بن علي : ما هذا بأهل أن يدعى الى
المباشرة .

وقال في قوله : (ولله المكر جميعا) قال الحسن : لا مكر أبين فيه من مكر
الحق بعباده ، حيث أوهمهم أن لهم سبيلا اليه بحال . أو للحدث اقتران مع
القدم .

ومن تأمل معنى هذا علم أنه كفر محض ، لانه يشير الى أنه كالهزء
واللعب . ولكن الحسين هذا هو الحلاج . وهذا يليق بذلك .

وجميع الكتاب من هذا الجنس ، ولقد هممت أن أثبت منه ها هنا كثيرا ،
فأريت أن الزمان يضيع في كتابة شيء بين الكفر والخطأ والهديان . وهو من
جنس ما حكينا عن الباطنية ، فمن أراد أن يعرف جنس ما في الكتاب فهذا
أنموذجه ، ومن أراد الزيادة فلينظر في ذلك الكتاب .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٦ « الف السلمى حقائق التفسير ،
فأتى فيه بمصائب ، وتأويلات الباطنية ، نسأل الله العافية » وقال مرة
أخرى عنه : « ليته لم يصنفه ، فانه تحريف وقرمطة . فدونك الكتاب فستري
العجب » .

وقد ذكر المترجمون للواحدى أن له كتبا في غير التفسير منها : شرح ديوان
المتنبى . وهو مطبوع في برلين سنة ١٨٦١ م ، وكتاب الامثال ، وشرح أسماء
الله الحسنى ، والدعوات ، والمغازى ، وتفسير أسماء النبي ، صلى الله
عليه وسلم ، وكتاب الاعراب عن الاعراب .

كما ذكروا له كتبا أخرى في تفسير القرآن ، وهي التي نقصر عليها الحديث
في هذا في الفصل التالي

الواحدى المفسر

بعد الواحدى فى طليعة العلماء القلائل الذين أدركوا منذ شبابهم الباكر أن الاقتدار على تفسير القرآن لا يكون إلا بعد التّصّلُح من علوم اللغة ، والتمكّن من أدبها ، والعرفّة بطرائق العرب فى كلامها ، ومنازعتها فى بيانها وتبدينها .

ومن أجل ذلك أقبل على تلك العلوم مجلّد لا يطوف به وهن ، ودأب لا يعتره كلال أو ملال ، واستشرف إلى الإلمام بما أنتجته قرائح الأجيال . وأتيح له أن يتلمذ على طائفة من العلماء البارعين فى علومهم ، المقدرين لشرف رسالتهم ، والعاملين على القيام بها بكل ماأوتوا ، والذين لا يكتفون بنشر علومهم بين طلابهم ، وإنما يعنون بتخريجهم ، وتقويم أودهم ، وتعهّد مواهبهم بالرعاية والعناية ، حتى تستحصد وتستغلظ وتستوى قائمة على أصولها فى غدها المرتقب المأمول ، وهم حين يعملون ذلك يدركون أنهم يقومون بما افترض الله ورسوله عليهم من النصيحة والإحسان فى تثقيف جيل العلماء الذين سيخلفونهم ، ويضطلمون من بعدهم بأداء الرسالة حتى تتابع أجيال العلماء قوية مقتدرة على حمل أمانة التبليغ الذى أمر به رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ويظل العلم قويا فتيا ، متصل الحلقات ، متدارك الموجات ، فتجيا به الأمة ، وتكون بحق كما أرادها الله : خيراًمة أخرجت للناس ، بأمرها بالمعروف ونهياها عن المنكر ، وجمعها بين الإيمان الصريح ، والعلم الصحيح .

وفى مقدمة هؤلاء العلماء الذين سعد الواحدى بصحبتهم : أبو الفضل : أحمد بن محمد بن عبد الله السلمكى الصفار النيسابورى العروضى (٣٣٤ - ٤١٦ هـ) وكان شيخ أهل الأدب فى عصره .

أنفق حياته فى مطالعة العلوم وتدريسها ، أخذ عن ثعلب ، وروى عن أبى منصور الأزهري كتاب تهذيب اللغة ، وكان شاعراً ناقداً لاذع النقد ، وكانت له اليد الطولى

في علم العروض حتى نسب إليه . وقد استمرت صحة الواحدى له عدة سنوات أنفق أيامها في اقتباس علمه ، وقرأ عليه ماشاء الله من كتب اللغة ودواوين الشعراء ، وهو الذى نصحه بالتفرغ للتفسير ، ودراسته على المفسر الكبير : أبى إسحاق الثعلبى .

ومنهم : أبى الحسن : على بن محمد بن ابراهيم ، الضرير ، القهمذزى .

وهو نحوى محدث من أصحاب أبى عبد الله : محمد بن عبد الله الضبى النيسابورى ، للعرف بالخاكم . قرأ عليه كثير من الأئمة وتخرجوا به . وهو من الممتازين في علم القراءات .

ومنهم : أبى الحسن : عمران بن موسى المغربى المالسى ، المتوفى سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة .

وهو فقيه ، أصولى ، نحوى ، رحل إلى بغداد سنة ٣٩٩ وأخذ عن أبى بكر

الباقلى .

ومنهم : أبى عثمان : سعيد بن محمد المقرئ الزعفرانى الحيرى المتوفى سنة ٤٢٧ وكان من الثقات الصالحين ، سمع بنيسابور والعراق والحجاز ، وكان مقصد القضاة في القراءات .

ومنهم : أبى الحسن : على بن محمد بن عبيد الله الفارسى المتوفى سنة ٤٣١

ومنهم أبى إسحاق : أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبى ، المتوفى سنة ٤٢٧ وهو مفسر مقرئ واعظ أديب ، صنف كتباً منها كتاب « العرائس في قصص الأنبياء » ، ومنها — وهو أجلها — كتاب « الكشف والبيان عن تفسير القرآن » الذى استخرجه من زهاء مائة كتاب .

وللواحدى أساتذة كثيرون غير هؤلاء ، ولكنى اقتصرت عليهم هنا كما اقتصر هو عليهم في ترجمته لنفسه ؛ لأنهم هم الذين ثقفوه وخرجوه ، ومكنوه من أسبابه التأليف في تفسير القرآن .

وقد ألف الواحدى فى التفسير ثلاثة كتب هى : البسيط ، والوسيط ، والوجيز .
وقد قدم للوسيط بمقدمة ضافية رائعة فيها كثير من الجدة والإبداع ، وفيها كثير
من الأفكار والآراء التى تجدر دراستها فى إسهاب وإطناب لاسبيل إيهما فى هذا المقام .
وقد أخبر فى هذه المقدمة أن نفسه كانت تحدثه منذ دهر بأن يعلق قفراً فى تفسير
القرآن وإعرا به وعلل قراءته ، فى ورقات يصغر حجمها ، ويكثر غنمها ، وأن الأيام مطلته
بصروفها على اختلاف صنوفها ، إلى أن شدد عليه الخناق قوم ممن لهم فى العلم سابقة ،
فاستجاب لهم لتوفر دواعى أهل زمانه على الجهل ، وظهور رغباتهم عن العلم الذى
فيه شرف الدين والدنيا وعز الآخرة والأولى . وأن هؤلاء شكوا إليه غلظ حجم
المصنفات فى التفسير ، وأن الكتاب الواحد منها تستغرق كتابته العمر ، ويستنزف
الروح سماعه وقراءته ، ثم لا يحظى صاحبه منه - بعد ذلك - بطائل تعظم عائدته .

ثم قال : « إن طريق معرفة تفسير كلام الله تعلم النحو والأدب ، فإنهما عمدتاه ،
وإحكام أصولها ، وتتبع مناهج لغات العرب فيما يحويه من الاستعارات الباهرة ،
والأمثال النادرة ، والتشبيهات البديعة ، والملاحن الغريبة ، والدلالة باللفظ اليسير على
المعنى الكثير ، مما لا يوجد مثله فى سائر اللغات .

وأطنب فى التذليل على وجوب تعلم ذلك ، ثم قال : « ولئن استغنى علم عن الأدب
فمن ضرورة التفسير وعلم القرآن : الأدب ، ومعرفة اللغة العربية . ولا تجد ذلك متأتياً
لمن لم يتمر عليها ، ولم يتدرب عليها » .

واستشهد بما روى عن مالك بن أنس أنه قال : « لا أوتى برجل غيـر عالم
بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا » وعقب عليه بقوله : « وكيف
يتأتى إن جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتاب جعل معجزة - فى فصاحة ألفاظه
وبعد أغراضه - لسيد الرساين ؟ وإن مثل من طلب ذلك مثل من شهد اليهجا
بلا سلاح ، ورام أن يصعد الهواء بلا جناح . ثم وإن طال تأمله مصنفات المفسرين ، وتبعه

أقوال أهل التفسير من المتقدمين والمتأخرين ، فوقف على معاني ما أودعوه كتبهم ، وعرف ألفاظهم التي عبروا بها عن معاني القرآن — لم يكن إلا تابعاً لهم فيما حكوه ، وعارفاً معاني قول مجاهد ومقاتل وقتادة والسدي وغيرهم ، دون معنى قول الله « وهذا قول دقيق ، ورأى وثيق ، ويمكن فيه فيما أرى السر الحقيقي في تلك السكثرة السكثرة من كتب التفسير ، وقلة المفسرين الذين لا يخف وزنهم في ميزان النقد العالمي . ثم تحدث الواحدى عن طبقات المصنفين ، وأبان أن التابعين لم يتصنعوا في جمع ما جمعوا ، ولم يتكلموا في تتبع الخبايا من الزوايا ، وأن أرباب المعاني اقتصروا على الأعراب . وأنه قل من المتأخرين — على اختلاف أغراضهم ومراتبهم — من تراه يعنى بسوق اللفظ على التفسير ، وإفراغه في قوالب المعاني ؛ حتى يأتى به مستمماً من غير ترجيح ، ومطرّداً من غير تحاذل .

ثم ترجم عن نفسه ، وأفصح عن مشاعره وخواطره فيما يعتقده في نفسه وفيمن أخذ عنهم . وإنى أنقل قوله على ما فيه من طول ؛ لكثرة دلالاته ، وعظم غنائه في فهم الواحدى ، والدلالة على عقله وفكره وثقافته وشخصيته ، وهو أبلغ في الدلالة على ذلك وعلى غيره ، من كل كلام يقال عنه أنى كانت مكانة قائله من البيان .

قال الواحدى : « وأظننى لم آل جهداً في إحكام أصول هذا العلم ، على حسب ما يليق بزماننا هذا ، وتسعه سنو عمرى — على قلة أعدادها — فقد وفق الله تعالى — وله الحمد — حتى اقتبست كل ما احتجت إليه في هذا الباب من مظانه ، وأخذته من معادنه .

أما « اللغة » فقد درستهما على الشيخ « أبى الفضل : أحمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف العروضى » رحمه الله ، وكان قد خنق التسعين في خدمة الأدب ، وأدرك المشايخ الكبار ، وقرأ عليهم ، وروى عنهم : كأبى منصور الأزهرى ، روى عنه كتاب « التهذيب » وغيره من الكتب ، وأدرك أبا العباس العاسرى ، وأبا القاسم الأسدى ،

وأبا نصر : طاهر بن محمد الوزيري ، وأبا الحسن الرُّخَجِي . وهؤلاء كانوا فرسان
البلاغة ، وأئمة اللغة . وسمع أبا العباس الأصبهاني ، وروى عنه . واستخلفه الأستاذ أبو بكر
الحوارزمي على درسه عند غيبته . وله المصنفات الكبار ، والاستدراكات على النحو
من علماء اللغة والنحو .

وكنت قد لازمته سنين : أدخل عليه عند طلوع الشمس ، وأخرج لغروبها .
أسمع ، وأقرأ ، وأعلق ، واحتفظ ، وأبحث ، وأذاكر أصغابه ما بين طرفي النهار .

وقرأت عليه الكثير من الدواوين ، وكتب اللغة . حتى عاتبني شيخني —
رحمه الله يوماً من الأيام ، وقال : إنك لم تبق ديواناً من الشعر إلا قضيت حقه . أما إنك
أن تغفر لكتاب الله العزيز تقرأه على هذا الرجل الذي يأتيه البعداء من أقاصي البلاد ،
وتتركه أنت على قرب ما بيننا من الجوار ؟ ! يعني الأستاذ الإمام : أحمد بن محمد بن
إبراهيم الشعابي ، رحمه الله ، فقالت : يا أبت ، إنما أتدرج بهذا إلى ذلك الذي تريد .
وإذا لم أحكم الأدب بجد وتعب ، لم أزم في غرض التفسير عن كتب . ثم لم أغب
زيارته يوماً من الأيام ، إلى أن حال بيننا قدرُ الحمام .

وأما « النحو » فإني لما كنت في ميلة صباهي وشرخ شبيبتني ، وقفتُ إلى الشيخ :
« أبي الحسن : علي بن محمد الضير » رحمه الله ، وكان من أبرع أهل زمانه في لطائف
النحو وغوامضه ، وأعلمهم بمضائق طرق العربية ودقائقها . ولعلمه تفرس في ،
وتوسم أثر الخير لدى ؛ فتجرد لتخريجي ، وصرف وكده إلى تأديبي ، ولم يدخر عني
شيئاً من مكنون ما عنده ، حتى استأثرني بأفلاذه ، وسمعت به أفضل ما سمعت تلميذ
بأستاذه . وقرأت عليه جوامع النحو ، والتصريف ، والمعاني . وعلقت عنه قريبا من
مائة جزء في المسائل المشككة . وسمعت منه أكثر مصنفاته في النحو والعروض والعلل .
وخصني بكتابه الكبير في علل القراءات المرتبة في كتاب الغاية لابن مهران ،
رحمه الله .

ثم ورد علينا الشيخ الإمام : « أبو الحسن : عمران بن موسى المغربي ، المالكي » وكان واحد عصره وباقعة دهره في علل النحو . لم يلحق أحد ممن سمعنا شأوه في معرفة الإعراب . ولقد صحبته مدة إقامته عندنا حتى استنزفت غرر ما عنده .
وأما « القرآن ، وقراءات الأمصار ، واختيارات الأئمة » فإني اختلفت أولاً إلى الأستاذ « أبي القاسم : علي بن أحمد البستي » رحمه الله . وقرأت عليه القرآن ختمات كثيرة لا تحصى ، حتى قرأت عليه أكثر طريقة الأستاذ أبي بكر : أحمد بن الحسين بن مهران ، رحمه الله .

ثم ذهبت إلى الإمامين : « أبي عثمان : سعيد بن محمد الحبري ، و « أبي الحسن : علي بن محمد الفارسي » رحمهما الله . وكانا قد انتهت إليهما الرياسة في هذا العلم ، وأشير إليهما بالأصابع ، في علو السن ، ورؤية المشايخ ، وكثرة التلاميذ ، وغزارة العلوم ، وارتقاع الأسانيد ، والوثوق فيها . فقرأت عليهما ، وأخذت من كل واحد منهما حظاً وافراً ، بعون الله وحسن توفيقه .

وقرأت على الأستاذ « سعيد » مصنفات « ابن مهران » وروى لنا كتب « أبي علي الفسوي » عنه . وقرأت عليه بلفظي كتاب « الزجاج » في المعاني ، روايته عن « ابن مقسم » عنه . وسمع بقراءتي الخلق الكثير .

ثم فرغت للأستاذ الإمام : « أبي إسحاق : أحمد بن محمد بن إبراهيم النعماني » رحمه الله ، وكان حبر العلماء ، بل بحرهم ، ونجم الفضلاء ، بل بدرهم ، وزين الأمة ، بل نخرهم ، ووحد الأمة ، بل صدرهم . وله التفسير الملقب بالكشف والبيان ، عن تفسير القرآن « الذي رُفعت به المطايا في السهل والأوعار ، وسارت به الفلك في البحار ، وهبت هبوب الرياح في الأقطار :

وفسار مسير الشمس في كل بلدة
وهب هبوب الرياح في البر والبحر
وأصفت عليه كافة الأمة على اختلاف نجاتهم ، وأقروا له بالفضيلة في تصنيفه

علم يُسبق إلى مثله . فمن أدركه وصحبه ، علم أنه كان منقطع القرين . ومن لم يدركه
فليُنظر في مصنفاته ، ليستدل بها على أنه كان بجرأاً لا يُنزف ، وغمراً لا يُسبر .

وقرأت عليه من مصنفاته أكثر من خمسمائة جزء ، وتفسيره الكبير ، وكتابه
العنون بالسكامل في علم القرآن ، وغيرها .

ولو أثبت « الشايخ » الذين أدركتهم واقتبست عنهم هذا العلم من مشايخ
نيسابور وسائر البلاد التي وطئتها — لطال الخطب ، ومَلَّ الناظر .

ثم وصف كتابه ، وشرح منهجه فيه ، وبين أنه لا سبيل إلى نهاية القول في تفسير
القرآن وأنه لذلك قد اعتزم إردافه بكتاب آخر أنضج منه ، إن طال عمره ، وذلك
قوله : « وقد استخرت الله العظيم في جمع كتاب أرجو أن يمدني الله فيه بتوفيقه وحسن
تيسيره ، حتى أبرزه كالقمر أنجابه سبحانه ، والزلال صفاء تنه واطرد حبابه ، يؤدي
إلى المتأمل نضرة الكلم العذاب ، ورونق الذهب المذاب . سالگا نهج الإعجاز في
الإيجاز . . مشتتلا على ماقتت على غيرى إهاله ، ونعتت عليه إغفاله . خاليا عما يكسب
المستفيد مالة ، ويتصور عند التصفح إطالة . لا يدع لمن تأمله حارة في صدره حتى
يخرجه من ظلمة الريب والتخمين ، إلى نور العلم ، وتلج اليقين .

هذا بعد أن يكون المتأمل مُرتاضاً في صنعة الأدب والنحو ، مهتدياً بطرق الحجاج
قارحاً في سلوك المنهاج . فأما الجذع المزجى من المقتبسين ، والريض السكر من المبتدئين —
فإنه مع هذا الكتاب كمزاول غلقاً ضاع عنه المفتاح ، ومُتخبط في ظلماء ليل خانة
المصباح .

وأبتدىء في كل آية عند التفسير بقول ابن عباس ، ما وجدت له نصاً ، ثم بقول
من هو قدوة في هذا العلم من الصحابة وأتباعهم ، مع التوفيق بين قولهم ولفظ الآية .
فأما الأقوال الفاسدة ، والتفسير المرذول الذي لا يحتمله اللفظ ولا تساعده العبارة —
فما لم أعبا به ، ولم أضع الوقت بذكره .

وذكرت وجوه القراءات السبع التي اجتمع عليها أهل الأمصار ، دون تسمية القراء . . . وكل ينفق ممارزقه الله ، ويعمل على مقدار ما وفقه الله . ومتى يبلغ ضعف سعينا وقاصر جهدنا — نهاية ما لا يتناهى ؟ وهذا سهل بن عبد الله يقول : لو أعطى العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم — لم يبلغ نهاية ما أودع الله في آية من كتابه ؛ لأنه كلام الله ، وكلامه صفته ، وكما أن ليس لله نهاية ، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه . وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله على قلبه . وكلام الله غير مخلوق ، ولا يبلغ إلى نهاية فهمه فهو محدثة مخلوقة .

ثم إن هذا الكتاب عَجالة الوقت ، وقبسة العَجَلان ، وتذكرة يستصحبها للرء حينما حل وارتحل . وإن أنسى الأجل ، وأرْخى الطَوْل ، وأَنْظَرَ في الليل والنهار ، حتى يتلفع بالمشيب العِدَارُ — أُرْدِفُهُ بكتاب أنضجه بنار الروية ، وأردده على رأووق الفكرة وأضمنه عجائب ما كتبتة ، ولطائف ما جمعتة .

وقد اندفع الواحدى فى بسطه هذا إلى أقصى حد بلغت قدرته كشاب يطالب المثالة بين الناس ، ويتغنى المكاثة بين أعلام المفسرين ، فأفرغ فيه كل ما حصّله ووعاه وتمثله وارتضاه ، أو لحظه وارتآه من العلوم التي حذقها ، والفنون التي برع فيها . وكان النحو أغلب العلوم على عقله فاستاق من مسأله الدقاق ما استاق ، واجتلب من مشاكلة ما حلاله وراق . ولا عليه أن يأتي تفسيره للبسلة والفاخرة فى أربع وعشرين صفحة من الصنحات الكبيرة التي تشمل كل واحدة منها على سبعة وعشرين سطراً .

وقد خص البسلة من هذه الصنات بسبع ، بدأها بقوله : « اختلفت عبارة النحويين فى تسمية هذه الباء الجارة : فسموها مرة حرف إصاق ، ومرة حرف استعانة ومرة حرف إضافة . وكل هذا صحيح من قولهم .. أما الإصاق .. وأما الاستعانة .. وأما إلخ ثم ذهب بين لماذا قال بعض النحويين فى الباء والكاف والسلام : إنهن زوائد ؟ ولماذا قال حذاق النحريين : إنها حروف إضافة ؟ ولماذا جزّت ما تدخل عليه

من الأسماء؟ وما متعلق الباء في بسم؟ ولماذا حذفت الألف منها؟ ثم عرض لاشتقاق الاسم ومعناه عند البصريين والكوفيين. ثم عرض للفظ الجلالة: «الله» وبيان أصل الكلمة، وأن أصحاب سيبويه قد حكوا عنه قولين. ثم فصل الخلاف بين العلماء في كونه مشتقاً أو غير مشتق، وذكر اختلاف من قالوا إنه مشتق، وسماه بأسمائهم مع ما استدلوا به على أقوالهم من أوابد الشعر، ثم ذكر معناه عند أهل اللغة وعلماء الكلام. ثم عرض للإمالة في إسم الله، وأنها جائزة في قياس العرب وذكر الدليل على جوازها ثم عرض لمعنى «الرحمن الرحيم» ولاختلاف المختلفين في أى الاسمين أشد مبالغة من الآخر.

وهكذا استغرق الواحدى سبع صحائف في تفسير «بسم الله الرحمن الرحيم».

وكان لزاماً أن يطول عليه الأمد في إتمام الكتاب، وأن يضيق به ناسخوه وقارئوه قبل تمامه، وأن يطلبوا إليه النزول إلى الإيجاز مراعاة لأفهامهم، ومسيرة للزم من فسرعان ما لبي طلبهم وألف لهم كتاب: «الوجيز» الذى قال فيه بعد الحمد والصلاة والتسليم: «أما بعد، فإن لكل زمان نشوا، ولكل نشو علما، يتعاطونه على قدر همهم وأفهامهم ومددهم فى العمر وأيامهم. وفيما ساف من الأيام وخلا من الشهور والأعوام — كانت الهمم إلى العلوم مصروفة، والرغبات عليها موقوفة، يتوفر عليها طلاب المراتب فى الدنيا، والراغبون فى مشوبة العقبي. ثم لم تزل على مر الليالى تنخفض الهمم وتراجع؛ حتى عاد وابلها قطرة، ولم نشاهد مما كانت عليه ذرة، ذلك قضاء من الله تعالى مبرم، ووعد من الرسول محكم، بانتزاع العلم وقبضة. ثم روى بسنده عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال:

إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء كلما ذهب عالم ذهب بما معه حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا، فستلوا فأقتوا بغير علم؛ فضلوا وأضلوا» ثم عقب عليه بقوله: «صدق، صلى الله عليه وسلم».

فقد قبضت النحول ، وهلك الوعول . واقترض زمان العلم ، وخذت جبرته ،
وهزمته كرة الجهل ، وعلت دولته ، ولم يبق إلا صباية تتجرعها ، وأطماراً يجتابها
ونعدراً عنها . . . فإني كنت قد ابتدأت بابداع كتاب فى التفسير لم أسبق
إلى مثله ، وطال على الأمر فى ذلك لشرائط تقلدتها ، ومواجب لحق النصيحة لكتاب
الله تحملها . ثم استعجلنى - قبل إتمامه ، والتفصى عما لزمنى من عهدة إحكامه - نفر
مقاصرو الرغبات ، منخفضو الدرجات ، أولو البضائع المزجاة ، إلى إيجاز كتاب فى
التفسير يقرب على من يتناوله ، ويسهل على من يتأمله ، من أوجز ما عمل فى بابه ،
وأعظم عائدة على متحفظيه وأصحابه . وهذا كتاب أنا فيه نازل إلى درجة أهل
زماننا تعجيلاً لمنفعتهم ، وتحصيلاً للمثوبة فى إفادتهم بما تمنوه طويلاً ، فلم يغن عنهم أحد
فتيلاً . وتاركهم ما سوى قول واحد معتمد لابن عباس . رحمة الله عليه ، أو من هو
فى مثل درجته ، كما يترجم عن اللفظ العويص بأسهل منه . وهذا حين أفتتحه فأقول :

« سورة فاتحة الكتاب »

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ أى ابتدئوا وافتتحوا بحمد الله تيمناً وتبركاً .
و ﴿ الله ﴾ اسم تفرده البارى سبحانه ، يجرى فى وصفه مجرى الأسماء الأعلام ،
لا يعرف له اشتقاق . وقيل معناه : ذو العبادة التى بها يقصد ﴿ الرحمن الرحيم ﴾
صفتان لله تعالى ، معناهما : ذو الرحمة . وهى إرادته الخير . ولا فرق بينهما ، نحو
ندمان ونديم .

وبهذا النموذج يتضح الفرق بين « البسيط » و « الوجيز » .

وقد ذكر الواحدى فى مقدمة كتاب الوسيط أنه ألف قبله مجموعات ثلاث : « معانى
التفسير ، ومسند التفسير ، ومختصر التفسير . » ولم يشر أحد من ترجم له إلى هذه
الجاميع الثلاثة ، ولم أر نقلاً عنها أو إشارة إليها ، وأكبر ظنى أن مختصر التفسير هذا
هو كتاب آخر غير كتاب الوجيز . وقد قال بعقب قوله هذا : « وقد يما كنت أطلب

بإملاء كتاب تفسير وسيط ، ينحط عن درجة « البسيط » الذي تجر فيه أذبال
« الأقوال ، ويرتفع عن مرتبة « الوجيز » الذي اقتصر فيه على الإقلال . والأيام تدفع
في صدر المطلوب بصروفها : على اختلاف صنوفها . وسأخذ نفسي على فتورها ،
وقريحتي على قصورها - لما أرى من جفاء الزمان ، وخول العلم وأهله ، وعلو أمر الجاهل
على جهله - بتصنيف تفسير أعفیه من التطويل والإكثار ، وأسلمه من خلل
الوجازة والاختصار ، وآتى به على النمط الأوسط ، والقصد الأقوم ، حسنة بين السیئتين
ومنزلة بين المنزلتين ، لا إقلال ولا إملال . ونعم المعين توفيق الله تعالى لإتمام ما نويت
وتيسيره لإحكام ماله تصديت .

ثم ذكر بعد ذلك ما روى من فضائل سورة الفاتحة ، ونزولها ، وأتبعه القول في
آية التسمية ، ثم قال : « وأما التفسير : فإن المتعلق به الباء في قوله : ﴿ بسم الله ﴾
مخدوف ، ويستغنى عن إظهاره ؛ لدلالة الحال عليه ، وهو معنى الابتداء ، كأنه قال :
بدأت باسم الله ، أو أبدأ باسم الله . والحال تبين أنك مبتدئ ، فاستغنيت عن
ذكره . وهي أداة تجر ما بعدها من الأسماء ، نحو : من ، وعن ، وفي .

وحذفت الألف من ﴿ بسم الله ﴾ لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل
القارئ معناه ، فاستخف طرحها . وأثبتت في قوله : ﴿ فبسم باسم ربك العظيم ﴾
لأن هذا لا يكتر كثرة بسم الله . ألا ترى أنك تقول : « بسم الله » عند ابتداء كل
شيء . ولا تحذف الألف إذا أضيف الاسم إلى غير الله ، ولا مع غير الباء من الحروف .
فتقول : لاسم الله حلاوة في القلوب . وليس اسم كاسم الله ، فثبتت الألف مع اللام
والكاف . هذا في سقوطها في الكتابة . وأما سقوطها في اللفظ فلائها للوصل ، وقد
استغنى عنها بالباء . وعند « البصريين » : أن « الاسم » مشتق من السمو ، لأنه يعلو
المسمى . فالاسم ما علا وظهر ، فصار عاملاً للدلالة على ما تحته من المعنى . وعند
« الكوفيين » : « الاسم » مشتق من الوسم والسمه ، وهي العلامة . ومن ههنا

قال أبو العباس ثعلب : الاسم سمة يوضع على الشيء يعرف به .
والصحيح ما قال أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مشتقاً من الوسم لقالوا في تصغيره :
وسيم ، كما قالوا : وعيدة ووصيلة ، في تصغير : عدة . وصلة . فلما قالوا : « سمي » ظهر
أنه من السمو لا من السمة .

وأما « الله » فإن كثيراً من العلماء ذهبوا إلى أن هذا الاسم ليس بمشتق ، وأنه
اسم تفرّد به البارئ ، سبحانه وتعالى ، يجري في وصفه مجرى الأسماء الأعلام ، لا يشركه
فيه أحد . قال الله تعالى : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ ؟ أى هل تعلم أحداً يسمى الله غيره ؟
وهذا القول يحكى عن الخليل بن أحمد وابن كيسان ، وهو اختيار أبى بكر التفال
الشاشي . والأكثرون ذهبوا إلى أنه مشتق من قولهم : أله الألهة ، أى عبادة .
وكان ابن عباس يقرأ : ﴿ ويذكر وإلهتكم ﴾ قال : معناه : عبادتكم . ويقال :
تأله الرجل : إذا نسك ، قال رؤبة :

سَبَّحَنَ وَأَسْتَرْجَنَ مِنْ تَأَلِهِ

ومعناه : المستحق للعبادة . وذو العبادة الذي إليه توجه العبادة ، وبها يقصد .

وقال أبو الهيثم الرازي : « الله » أصله « إله » قال الله تعالى : ﴿ وما كان معه
من إله ، إذا ذهب كل إله بما خالق ﴾ ولا يكون إلهاً حتى يكون لعبده خالقاً
ورازقاً ومدبراً ، وعليه مقتدر . فمن لم يكن كذلك فليس بإله ، وإن عبده ظاهراً ،
بل هو مخلوق مُتَعَبَّدٌ . قال : وأصل « إله » : « وِلاَه » فقلت الواو همزة ، كما قالوا :
للرِشاح : إشاح ، وللرِجَاج : إجاج . ومعنى « وِلاَه » : أن الخلق يولّهون إليه في
حوالهم ويضرعون فيما ينوبهم ويفزعون إليه في كل ما يصيبهم ، كما يولّه كل طفل
إلى أمه .

قوله : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ قال الليث : هما اسمان اشتقاقهما من الرحمة . وقال
أبو عبيدة : هما صفتان لله ، معناهما : ذو الرحمة . ورحمة الله : إرادته الخير والنعمة

والإحسان إلى من رحمه . والرحمن عند قوم أشد مبالغة من الرحيم ، كالعلام من
العليم . ولهذا قيل : رحمن الدنيا ورحيم الآخرة ، لأن رحمته في الدنيا عمت المؤمن
والكافر والبر والفاجر . ورحمته في الآخرة اختصت بالمؤمنين . وقال آخرون :
إنهما بمعنى واحد ، كندمان ونديم ، ولهفان ولهيف . وجمع بينهما للتأكيد ، كقولهم
فلان جاد مجد .

ومن هذا العرض لأقوال الواحدى فى آية التسمية فى تفاسيرها الثلاثة - يتضح أن
« الوسيط » خيرها وأنفعها وأجدرها بالإحياء ، ومن ثم أردت - والمشينة لله - أن
يكون الكتاب - التالى لأسباب نزول القرآن .

وقد ألف الواحدى كتاباً رابعاً فى القرآن ، وهو كتاب : « مقاتل القرآن »
ولست أعرف عنه شيئاً إلا أنه كان موجوداً حتى نهاية القرن الثامن ، وآية ذلك أن
ابن رجب الحنبلى (٧٣٦ - ٧٩٥) قد نقل منه فى كتابه لطائف المعارف ص ٣٥٨
ونص ما نقله : « روى الواحدى فى كتاب مقاتل القرآن بإسناد له : أن رجلاً من أشرف
أهل البصرة كان منحدرأً إليهما فى سفينة ، ومعه جارية له ، فشرب يوماً وغنته جارية
بعود لها ، وكان معهم فى السفينة فقير صالح ، فقال له : يافتى ، تحسن مثل هذا ؟
قال : أحسن ما هو أحسن منه . وكان الفقير حسن الصوت . فاستفتح وقرأ : ﴿ قل :
متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ، ولا تظلمون شيئاً . أينما تكونوا يدرككم
الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة ﴾ فرمى الرجل ما بيده من الشراب فى الماء ، وقال :
أشهد أن هذا أحسن مما سمعت ، فهل غير هذا ؟ قال : نعم ، فتلا عليه : ﴿ وقل الحق
من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليسكفر ، إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم
سرادقها ﴾ الآية . فوقع فى قلبه موقعاً ، ورمى بالشراب فى الماء ، وكسر العود ،
ثم قال : يافتى ، هل هاهنا فرج ؟ قال : نعم ﴿ قل : يا عبادى الذين أسرفوا على
أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً ، إنه هو الغفور الرحيم ﴾
فصاح صيحة عظيمة ، فنظروا إليه فإذا هو قد مات ، رحمه الله . »

والكتاب الخامس: هو كتاب: «نفي التحريف عن القرآن الشريف» ولا أعلم من أمر وجوده شيئاً .

والكتاب السادس: هو «أسباب نزول القرآن»

وقد قال الواحدى فى مقدمته: إن علوم القرآن غزيرة وضروبها جمة كثيرة، يقصر عنها القول وإن كان بالغا، ويتخلص عنها ذيله وإن كان سابقاً، وأنه سبقت له مجموعات تشتمل على أكثر هذه العلوم، وتنطوى على غررها، وفيها مقنع وبلاغ، وهى تغنى قارئها عن جميع المصنفات. ولكنه تبيين فى أبناء عصره ومصره الرغبة عن علوم القرآن فرأى أن يؤلف هذا الكتاب فى بيان أسباب نزول القرآن «إذ هى أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. ولا يحل القول فى أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدوا فى الطلاب» .

ثم ذكر أن الشرع قد ورد بالوعيد للجاهل ذى العثار فى هذا العلم بالنار، واستدل على ذلك بالحديث وقال: إن السلف كانوا فى أبعد غايات الاحتراز عن القول فى نزول الآيات، وقال بعقب دليبه على قوله: «وأما اليوم فكل أحد يخرع شيئاً، ويختلق إفكاً وكذباً، ملقياً زمامه إلى الجهالة، غير مفكر فى الوعيد للجاهل بسبب نزول الآية. وذلك الذى حدا بى إلى إملاء هذا الكتاب، الجامع للأسباب، لينتهى إليه طالبوا هذا الشأن، والمتكلمون فى نزول هذا القرآن؛ فيعرفوا الصائق، ويستغنوا به عن التمويه والكذب. ثم رأى أنه لا بد من القول أولاً فى مبادئ الوحي. وكيفية نزوله على الرسول، وبيان تلك الأحوال على طريق الإجمال، ففقد فصلين قدمهما بين يدى الكتاب، أولهما فى بيان أول ما نزل من القرآن، وثانيهما فى آخر ما نزل منه. ثم شرع يفصل القول فى سبب نزول كل آية روى لها سبب.

وأجرى قوله في ذلك على ترتيب السور في المصحف ، بعد قوله في آية التسمية .
وبيان نزولها ، فالقول الأول في سورة الفاتحة ، والثاني في سورة البقرة ، وهكذا .

وقد ينص على مكان نزول السورة في صدر حديثه عنها ، ثم يورد بسنده الحديث .
والأثر في سبب نزول الآية ، وإن كان فيها خلاف فصله وذكر الروايات المختلفة .
وقد ينص على أن هذا الحديث أو ذلك ، أخرجه البخارى أو مسلم ، أوهما معاً . وإن
كان في مستدرك الحاكم نسبه إليه ، وقد يأتي بما يروى غير مسند ، فيقول قال الحسن
والشعبي والقرظي ، أو يقول وروى ، أو قال المفسرون .

وأنا في كل ذلك مصاحب له أخرج الأحاديث ، وأدل على مواطن أقوال من
ذكرهم ، وأعين أسماء من أبهم ، وأذكر موضوع أقوال المفسرين في أمهات كتب
التفسير ؛ ليكون قارىء المصنف على ثقة مما يقرأ ، وبصيرة من فقه ما يرد عليه ، وليسهل
عليه سبيل الاستزادة إن ابتغى إليها سبيلاً .

ولقد ظل كتاب الواحدى هذا عمدة الباحثين والدارسين منذ تأليفه إلى يوم
الناس هذا ، وظفر بالمجد والخلود دون من سبقه ، ودون من أتى بعده ممن أراد الاتحاق
به فلم يشق له غباراً .

وأول عالم أفرد أسباب النزول بالتأليف : هو على بن المدينى المتوفى ٢٣٤ هـ .

ولكن كتابه لم يصل إلينا ، ثم تبعه جماعة منهم :

أبو المطرف : عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس القرظي (٣٤٨ - ٤٠٢ هـ) الذي
بيعت كتابه بعد موته بأربعين ألف دينار . فقد ألف كتاباً أسماه « القصص
والأسباب التي نزل من أجلها القرآن »

ثم ألف أبو الفرج بن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧) كتابه : « أسباب نزول القرآن »

ثم ألف ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢) كتابه الذى سماه « العجائب في بيان

الأسباب» وقال السيوطي في الإتقان ١/٤٨ : إنه « مات عنه مسودة فلم تقف عليه كاملا » وإني أنقل عنه هاهنا هذا النص الطويل ؛ لأهميته في التعريف بكتب التفسير في دقة وإيجاز . وهو كلام خير قدير ، تمرس بكتب التفسير والحديث ، فقال فيها ما قال عن علم وبينه ، وما رأيت أحداً قال مثل قوله ، ولذا رأيت نقله ليندفع وينتشر ويعم النفع به .

قال ابن حجر ، « الذين اعتنوا بجمع التفسير المسند من طبقة الأئمة الستة : أبو جعفر : محمد بن جرير الطبري . ويليهِ : أبو بكر : محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري . وأبو محمد : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . ومن طبقة شيوخهم : عبد ابن حميد الكشي . فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة ، والمقطوع عن التابعين . وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها ، كاستيعاب القراءات والإعراب ، والكلام في أكثر الآيات على المعاني ، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض . وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما يجتمع فيه ؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة ، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ، ويقصر في غيره .

والذين اشتهر عنهم القول في ذلك من « التابعين » أصحاب « ابن عباس » وفيهم ثقات وضعفاء . فمن « الثقات » : « مجاهد » و « ابن جبير » ويروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح ، عن مجاهد . والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية . ومنهم : « عكرمة » ويروى التفسير عنه من طريق الحسن بن واقد ، عن يزيد النحوي ، عنه . ومن طريق محمد بن إسحاق ، عن محمد بن أبي محمد ، مولى زيد بن ثابت ، عن عكرمة ، أو سعيد ابن جبير — هكذا بالشك — ولا يضر ؛ لسكونه عن ثقة . ومن : طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . و « علي » ثقة ، ولم يلق ابن عباس ، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه . فذلك كان البخاري وأبو حاتم وغيرهما يعتمدون

على هذه « النسخة » .

ومن طريق ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران ، وما عدا ذلك يكون عطاء هو : الخراساني ، وهو لم يسمع من ابن عباس ؛ فيكون منقطعاً . إلا إن صرح ابن جريج بأنه عطاء ابن أبي رباح . ومن روايات «الضعفاء عن ابن عباس» : التفسير المنسوب لأبي النضر محمد ابن السائب الكلبي ؛ فانه يرويه عن أبي صالح - وهو : مولى أم هانئ - عن ابن عباس و «الكلبي» اتهموه بالكذب . وقد مرض قتال لأصحابه في مرضه: كل شيء حدثكم عن أبي صالح - كذب .

ومع ضعف الكلبي قد روى عنه تفسيره - مثله ، أو أشد ضعفاً ، وهو : محمد بن مروان السدي الصغير « ورواه عن محمد بن مروان ، مثله ، أو أشد ضعفاً ، وهو « صالح ابن محمد الترمذي » .

ومن روى التفسير عن «الكلبي» من «الثقات» : سفيان الثوري ، ومحمد بن فضيل بن غزوان .

ومن «الضعفاء من قبيل الحفظ» حبان - بكسر المهملة ، وتثقيب الواحدة - وهو ابن علي العنزي - بفتح المهملة ، والنون ، بعدها زاي منقوطة . ومنهم : « جويبر بن سعيد » وهو واه ، روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم . وهو صدوق عن ابن عباس ، ولم يسمع منه شيئاً .

ومن روى التفسير عن «الضحاك» علي بن الحكم وهو ثقة ، وعلي بن سليمان . وهو صدوق . وأبو روق : عطية بن الحارث . وهو لا بأس به . ومنهم « عثمان بن عطاء الخراساني » يروي التفسير عن أبيه ، عن ابن عباس . ولم يسمع أبوه من ابن عباس .

ومنهم : « إسماعيل بن عبد الرحمن السدي » بضم المهملة ، وتشديد الدال - وهو كوفي صدوق ، لكنه جمع التفسير من طرق منها : عن أبي صالح ، عن ابن عباس . وعن مرة بن شراحيل ، عن ابن مسعود ، وعن ناس من الصحابة ، وغيرهم . وخالط

روايات الجميع فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف . ولم ياق السدى من الصحابة إلا أنس ، ابن مالك . وربما التبس بالسدى الصغير الذى تقدم ذكره .

ومنهم : « إبراهيم بن الحكم بن أبان العدى » وهو ضعيف ، يروى التفسير عن أبيه ، عن عكرمة . وإنما ضعفه لأنه وصل كثيراً من الأحاديث بذكر ابن عباس . وقد روى تفسيره : عبد بن حميد .

ومنهم : « إسماعيل بن زياد الشامى . وهو ضعيف ، جمع تفسيراً كبيراً فيه الصحيح والسقيم . وهو فى عصر أتباع التابعين .

ومنهم : « عطاء بن دينار » وفيه ابن . يروى التفسير عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس . وهو تفسير رواه عنه ابن لهيعة . وهو ضعيف .

ومن تفاسير التابعين « ما يروى عن « قتادة » وهو طرق :
منها رواية : عبد الرزاق عن معمر ، عنه .

ورواية آدم بن أبي إياس وغيره ، عن شيبان عنه .

ورواية يزيد بن زريع ، عن سعيد بن أبي عروبة .

ومن « تفاسيرهم » تفسير الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، واسمه رفيع - بالتصغير -

الرياحى - بالثناة التحتية ، والحاء للمهمل - وبعضهم لا يسمى فوق الربيع أحداً : وهو

يروى من طرق :

منها رواية : أبي عبيد الله بن أبي جعفر الرازى ، عن أبيه ، عنه .

ومنهم « تفسير مقاتل بن حبان » من طريق : محمد بن مزاحم بن بكير بن معروف

عنه . و « مقاتل » هذا صدوق . وهو غير « مقاتل بن سليمان » الآتى ذكره .

ومن « تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم » : « تفسير زيد بن أسلم » ، من رواية ابنه

عبد الرحمن ، عنه . وهى « نسخة » كبيرة ، يروىها ابن وهب ، وغيره ، عن عبد الرحمن

عن أبيه . وعن غير أبيه . وفيه أشياء كثيرة لا يسندها لأحد و « عبد الرحمن » من

الضعفاء ، و « أبوه » من الثقات .

ومنها : « تفسير مقاتل بن سليمان » وقد نسبوه إلى الكذب . وقال « الشافعي » مقاتل قاتله الله . وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم .

وروى تفسير مقاتل هذا ، عنه : أبو عصمة : نوح بن أبي مريم ، الجامع ، وقد نسبوه إلى الكذب .

ورواه أيضاً عن مقاتل : الحكم بن هذيل . وهو ضعيف ، ولكنه أصاح حالامن من أبي عصمة .

ومنها « تفسير يحيى بن سلام المغربي » وهو كبير في نحو ستة أسفار . أكثر فيه النقل عن التابعين وغيرهم . وهو ابن الحديث . وفيما يرويه مناكير كثيرة . وشيوخه مثل سعيد بن أبي عروبة ومالك والثوري .

ويقرب منه : « تفسير سنيد » بمهملة ، ونون مصغراً . واسمه : الحسين بن داود وهو من طبقة شيوخ الأئمة الستة . يروى عن حجاج بن محمد المصيصي ، كثيراً ، وعن أنظاره . وفيه لين . وتفسيره نحو « تفسير يحيى بن سلام » وقد أكثر ابن جريج التخريج منه .

و « من التناشير الواهية » لوهاء رواها : « التفسير الذي جمعه موسى بن عبد الرحمن الثقفي ، الصنعاني » وهو قدر مجلدين ، يسنده إلى ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس . وقد نسب ابن حبان موسى هذا إلى وضع الحديث . ورواه عن موسى : « عبد الغني ابن سعيد الثقفي . وهو ضعيف .

* * *

وقد يوجد كثير من « أسباب النزول » في كتب « المغازي » : فما كان منها من رواية : معتمر بن سليمان ، عن أبيه . أو من رواية : إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، عن عمه : موسى بن عقبة . فهو أصلح مما فيها من كتاب محمد بن إسحاق . وما كان من رواية ابن إسحاق « أمثل مما حفظ فيها من رواية الواقدي » .

* * *

وقد اختصر أسباب نزول القرآن للواحدى : إبراهيم بن عمر الجعبرى (٦٤٠ -

٥٧٣٢) ومنه نسخة بدارالكتب المصرية وهو مختصر لا وزن له؛ لإحفاة فى الاختصار .
وقد اختصره السيوطى ، ولاكنه حاول أن ينفى عنه صفة الاختصار فى كلمته
التي قدم بها كتابه ، وذلك قوله : « وبعد : فهذا كتاب سميته لباب النقول فى أسباب
النزول . لخصته من جوامع الحديث والأصول ، وحررته من تفسير أهل النقول » .

وقال بعد ذلك فى التنبيه الثالث ص ٦ : « أشهر كتاب فى هذا الفن الآن كتاب
الواحدى . وكتابى هذا يتميز عليه بأمور : أحدها الاختصار . ثانياً الجمع الكثير
فقد حوى زيادات كثيرة على ما ذكره الواحدى ، وقد ميزتها بصورة : ك رمزاً عليها
ثالثها : عزوه كل حديث إلى من خرجه من أصحاب الكتب المعتمدة .. وأما الواحدى
فتارة يورد الحديث بإسناده ، وفيه مع التظويل عدم العلم بمخرج الحديث ، فلا شك
أن عزوه إلى أحد الكتب المذكورة أولى من عزوه إلى تخريج الواحدى ، لشهرتها
واعتمادها ، وركون الأنفس إليها . وتارة يورده مقطوعاً ، فلا يدري : هل له إسناد
أولاً ؟ رابعاً تتميز الصحيح من غيره ، والمقبول من المردود . خامساً : الجمع بين
الروايات المتعددة سادساً : تنحية ما ليس من أسباب النزول »

ولست أسلم للسيوطى عيبه الواحدى بالتظويل فى إيراد الحديث بإسناده ؛ فذكر
الإسناد متعب ، وتركه مثلبة لاشك فيها ، ولا سيما فى مثل هذا الموضوع الذى كثرت
فيه الروايات المدخولة ، ولن يستطيع قارئ الكتاب أن يميز الصحيح من غيره إلا
إذا كان السند أمامه ، وذلك فى غير الأحاديث المخرجة من الصحاح .

وليس بصحيح ما زعمه السيوطى من امتيازه بتمييز الصحيح من غيره ، والمقبول
من المردود ؛ فهو لم يفعل ذلك إلا قليلاً ، بل لم يميز ذلك فى الزيادات التى أتى بها .

وأول حديث زاده على الواحدى ص ٨ فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾
قال : « أخرج ابن جرير من طريق السدى الكبير ، عن أبى مالك وأبى صالح ،

عن ابن عباس ، وعن مرة ، عن ابن مسعود ، وناس من الصحابة ، قالوا ؛ كان رجلان من المنافقين من أهل المدينة هربا من رسول الله إلى المشركين ، فأصابهما هذا المظر الذى ذكر الله فيه رعد شديد وصواعق وبرق . . . » إلى آخره . ولم يعقب عليه السيوطى بأية كلمة ، فى حين أنه حديث غير صحيح . وهذا الحكم لم أقله من تلقاء نفسى بعد تنقيبى وبحثى ، ولم أنقله عن عالم علمته لم يقع علمه إلى السيوطى وإنما هو حكم الطبرى نفسه راوى الحديث فى تفسيره ١ / ٣٤٧ والمعقب عليه بقوله ص ٣٥٤ « وقد ذكرنا الخبر الذى روى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما كانا يقولان : إن المنافقين كانوا إذا حضروا مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أدخلوا أصابعهم فى آذانهم فرقا من كلام رسول الله أن ينزل فيهم ؛ أو يذكروا بشيء فقتلوا ؛ فإن كان ذلك صحيحا - ولست أعلمه صحيحا ، إذ كنت بإسناده مرتابا . . »

والحديث الثانى الذى زاده السيوطى على الواحدى فى الصنحة نفسها فى قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما ﴾ قال : « أخرج ابن جرير عن السدى بأسانيد : لما ضرب الله هذين المثالن المنافقين . . . الخ ولم يعقب بشيء والقول فى هذا الحديث كالتقول فى سابقه ؛ لأن إسنادهما واحد ، وذلك غير بين فيما نقل السيوطى هنا ، ولكنه بين فى تفسير الطبرى ١ / ٣٩٨ « عن السدى فى خبر ذكره ، عن أبى مالك ، وعن أبى صالح ، عن ابن عباس . وعن مروة عن ابن مسعود ، وعن ناس من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : لما ضرب الله هذين المثالن المنافقين . . . الخ »

وقد سبق فيما نقلت عن كتاب « العجائب فى بيان الأسباب » لابن حجر قوله عن السدى : إنه كوفى صدوق . ولكنه جمع التفسير من طرق . . . وخاط روايات الجميع ، فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف . . . »

وفى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا ﴾ زاد حديثا

أخرجه ابن أبي حاتم والعدني في مسنده من طريق ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، قال : قال سلمان : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين ... » .

وليس السند أممي حتى أستطيع تتبع رجاله لأعرف أحوالهم . ثم أخرج عن الواحدى حديثاً ص ١٠ ، ولم يعاق عليه . ثم أخرج عن ابن جرير وابن أبي حاتم ، عن السدى حديثاً دون تعاليق . والحديثان منقطعان ، كما في هامش تفسير الطبرى ١٥٤ / ٢ ، ١٥٥ .

من ذلك ، ومن غيره ، وهو كثير جداً ، يتبين أن السيوطى قد هوّل وطوّل ، واستجلب لنفسه من الفخار ما ليس له ؛ ليوقع في روع القارىء أنه أعلم من الواحدى ، وأن كتابه أجل وأوفى ، وأبداع وأتقى . وتلك شنشنة نعرفها من السيوطى الذى دأب على الإغارة على كتب السابقين ، ثم يدعى فى كل كتاب يستلبه أنه أحسن من كتاب من سبقه ، وأنه فوق هؤلاء الذين اجتاح كتبهم ، واستاق رسائلهم ، وأن كتبه ورسائله تلك تعلو كتبهم ورسائلهم ، وأنها أدخل فى باب العلم ، وأقعد فى بابه السمو ، وأجمع لشوارد المسائل ، وأنه لكل ذلك هو المجتهد المطاق ، والمخترع المبدع . ولم لا ، أليس هو الذى صنع الإقتان من البرهان ؟ ...

أليس هو الذى احتجن لنفسه « لمع الأدله و « الإغراب فى جدل الإعراب » لابن الأنبارى ، وأخرجهما باسم « الاقتراح فى علم أصول النحو » - وقال فى مقدمته : « هذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبني ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منوله ، فى علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو . . » ثم تواضع فقال : واعلم أنى قد استمددت فى هذا الكتاب كثيراً من الخصائص لابن جنى ؛ فإنه وضعه فى هذا المعنى ، وسماه أصول النحو . لكن أكثره خارج عن هذا المعنى ، وليس مرتباً ، وفيه الغث والسمين ،

والاستطرادات . فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشدتها، وأوضحها،
معمزواً إليه ، وضمنت إليه نقائس آخر ، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية
وأصول الفقه ، وبدائع استخراجها بفكرى ، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه «
ثم بعد تمامه رأيت السكّال ابن الأنبارى قال في كتابه نزهة الألبا في طبقات الأدبا : « علوم
الأدب ثمانية .. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول
النحو على حد أصول الفقه » ثم يقول السيوطى فى بسالة نادرة « فتطلبت هذين الكتابين
حتى وقفت عليهما ، فإذا هما لطيفان جداً ، وإذا فى كتابى هذا من القواعد المهمة والفوائد
ما لم يسبق إليه أحد ، ولم يعرج فى واحد منهما عليه » ثم خرج بالنتيجة الحتمية وهى
أن مقام كتابه أعلى ونصابه أجل وأسنى !!! على نحو ما فعل مع الواحدى فى أسباب
النزول ، ولم يكتف بتفضيل كتابه على كتابه ، بل قال : إنه أحسن من كل كتاب فى
بابه ، وذلك قوله فى الإتيان ٤٨/١ « ومن أشهرها كتاب الواحدى ، على ما فيه من
إعزاز . وقد ألفت فيه كتاباً موجزاً محرراً ، لم يؤلف مثله فى هذا النوع ، سميته لباب
النقول فى أسباب النزول » .

ولست أرتاب فى أن أهم ما يعوز كتاب الواحدى هو تخرج الأحاديث التى لم يخرجها
ولا سيما تلك التى انفرد بروايتها عن أستاذه الثعلبى ، والتى لم يستطع السيوطى تخريجها
من كتاب ، فاكتفى بقوله : « وأخرج الواحدى ، أو الثعلبى ، أوها معاً » .

وحقيقه الأمر أن الواحدى كان قليل البضاعة من الحديث كأستاذه الثعلبى ، وقد
نقم عليهما العلماء إخراجهما أشياء قد رويت عن « سلسلة الكذب » وهى رواية
السدى الصغير . كما نبهوا على خطئهما فى رواية ذلك الحديث الطويل فى فضائل القرآن فى
تفسيريهما ؛ لأنه حديث موضوع ، وضعه القاضى أبو عصمة الجامع : نوح بن أبى مریم
المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائة ، وهو ممن لا يجوز الاحتجاج به بحال - كما قال ابن حبان
لأنه يقبل الأسانيد ، ويروى عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات . قيل لأبى عصمة :

من أين لك : عن عكرمة ، عن ابن عباس ، في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا ببقعه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعت هذا الحديث حسبة !!

ويقتضينا الإنصاف أن نقول : إن الواحدى والثعلبى لم ينفردا برواية الأحاديث الغريبة المرية ؛ فقد شاركتها جمهرة المفسرين - وانفرد السيوطى بالإمامة فى ذلك ، وأتى بما لم يأت به الأوائل والأواخر ، وكم من آلاف الأحاديث الضعيفة والموضوعة شجن بها كتبه ، وحسبه أنه مؤلف الجامع الكبير والدر المنثور . وإن فى أشهر كتبه وهو الإتيقان أحاديث كثيرة استغلها أعداء الاسلام فى الطعن على القرآن .

والمشكلة فى حقيقة أمرها أكبر من الواحدى والسيوطى ، بل ومن كل المفسرين ؛ لأن الأحاديث المدخولة كثيرة ، وهى تشبه غابة لقاء شجرها ، مترامية الأرجاء لا يقوى على الضرب فيها إلا أولو العزم من العلماء ، وأين العلماء ؟

ومن أعجب العجب أن يكون الباذرون بذور تلك الغابة طائفة من أعلام العلماء العاميين ، الذين لامعزم فى علمهم ، ولا مطعن فى دينهم ، ولا ملامز فى صدق جهادهم فيما عاهدوا الله عليه من نصره الاسلام ، والذب عن حديث الرسول ، وإفناق الأعمار فى بيته بين المسلمين ، وحفظه من تحريف الجاهلين ، وتأويل الغالين ، وانتحال المبطلين . ولكنهم أتوا من قبل رأى ارتأود ، ومذهب ذهبوا إليه - وهم بشر يخطئون ويصيبون - فقد قالوا : بالتشدد فى رواية أحاديث الحلال والحرام ، والتساهل فى أحاديث فضائل الأعمال .

وكان تساهلهم ذلك المنفذ الذى نفذ منه الوضاعون على اختلاف أغراضهم ، والمزلق الذى زلقت فيه عقول البله المغفانين من الحدّثين الذين استجازوا الوضع للترغيب والترهيب احتساباً للشواب بزعمهم ، فأضروا بأنفسهم وبدينهم ، وأوقعوا فى مضلة عمياء ، لأنكاد تنهدى فيها لوجه الحق ، ولا نستطيع أن نميز بين الحديث الثابت والحديث المنحول إلا بشق الأنفس .

واست أدرى كيف ذهب عن هؤلاء الأعلام أن قولهم هذا قول عظيم يحمل فى

في أطوائه تنسكبهم عن السبيل السوى في أداء مهمتهم ، وتفأثمهم من القيام برسالتهم التي انتدبوا أنفسهم لها ، وهي إقامتهم الوزن بالقسط بين ما قاله الرسول ، حقاً ، ومانسب إليه مئينا . سواء أ كان ذلك قولاً يتعلق بالحلال والحرام ، أم كان قولاً يتعلق بالفضائل أو بغيرها من صفات الأمور .

ومن عجب أن يصير قولهم ذلك سنة متبعة ، ومنهجاً ينتهجه المؤلفون في كل عصر ومصر . ومن أقدم من انتهجه وسجل على نفسه ذلك الانتهاج الحاكم في المستدرك فقد قال ٤٩٠/١ « وأنا بمشيئة الله ، أجرى الأخبار التي سقطت على الشيخين ، في كتاب الدعوات - على مذهب أبي سعيد : عبد الرحمن بن مهدي في قبولها ؛ فإني سمعت أبا زكريا : يحيى بن محمد العنبري يقول : إذا روينا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في الحلال والحرام ، والأحكام - شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال . وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات - تساهلنا في الأسانيد » .

وعفا الله عن ابن مهدي ومن لف لفته في ذلك المذهب الذي فتح علينا أبواب الشر : شر الوضع على النبي ، وتقويله ما لم يقل . ونسأل الله أن يهبنا من لدنه ما نستطيع به الإسهام مع المسهمين في تمييز صحيح الآثار ولا سيما تلك التي تتعاقب بتفسير القرآن وأسباب نزوله . فموضوع أسباب النزول من أخطر الموضوعات القرآنية ، وأجدرها بعناية المسلم واهتمامه ؛ ليكون على بينة من معنى ما يقرأ من كتاب ربه ، الذي افترض عليه تدبره وتأمله . وأي عون على التدبر أقوى من معرفة أسباب نزول الآيات ؟

وقد تبينت أن النصيحة لكتاب الله توجب على أن أنشر أهم كتاب ألف في أسباب نزوله ، وهو كتاب أبي الحسن الواحدى .

وقد اعتمدت في طبعه على مخطوطة أحمد الثالث بتركيا ، وهي نسخة جيدة ، ولكنها ناقصة ، تنتهى عند أول الكلام على قوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ .

وهي من رواية أبي العباس : عمر بن عبد الله بن أحمد الأرياني ، المتوفى
ببغداد سنة ٥٣٤ هـ . وقد رواها عنه محمد بن فضل الله بن محمد السالوي
النيسابوري ، ثم رواها عنه حسام بن عزيز بن يونس ، المعروف بالعماد الحلبي ،
وهو صاحب النسخة ، وقد قرأها صاحبها من أولها إلى آخرها على محمود بن محمد
ابن يحيى الأرموي في شهر رمضان سنة اثنتين وعشرين وستمائة . وهذا السماع مكتوب
بخط الأرموي على الصفحة الأولى منها . وعدد أوراقها ١٦٧ ورقة .

واستعنت بنسختين : الأولى منهما : بدار الكتب المصرية ، وهي مكتوبة بخط
حجاج بن يوسف بن صارم السعدي ، وقد فرغ منها يوم الأربعاء الرابع والعشرين من
جمادى الآخرة سنة ست وعشرين وسبعمائة . وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة .

والثانية نسخة بمكتبة الأزهر ، وهي غير مؤرخة ، وبها خروم كثيرة . وتقع

في ٢١٤ ورقة .

كما رجعت إلى الطبعة الأولى منه ، وهي مطبوعة في مطبعة أمين هندية بالقاهرة

سنة ١٣١٦ هـ .

وهي طبعة تجارية ناقصة ، تروج صفحاتها بالتصحيف المنكر ، والتعريف الغليظ
الذي يستغلق به المعنى ، بل يحول ويزول ، وتستحيل أسماء الصحابة والرواة المشهورين
إلى أسماء أخر ليس لها في التاريخ وجود .

وقد أعيد طبعه في مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ تقلاع الطبعة الأولى فجاءت

حذوها في كل تحريف وتصحيف وتقص ، فمن خطل الرأي تسميتها طبعة ثانية .

وإني ذاكر هنا بعض الأخطاء الواقعة فيها مع تصويبها من طبعتي هذه :

« ص ٣ » الحمد لله الكريم الوهاب ، هازم الأحزاب ، ومنشئ السحاب ، ومرسل الهباب !!

والصواب : « . . هازم الأحزاب ، ومفتح الأبواب ، ومنشئ

السحاب ، ومرسى الهضاب » .

« ص ٣ » يزيد بن أبي كثير » والصواب « يزيد بن أبي بكير » .

« ص ٤٢ » عمرو بن الحسين » والصواب « عمرو بن حُبْشى » .

ص ٦٣ « وقالوا : قد وُقِدَت الحرب نارها سعرت » والصواب : « وقالوا : واقِدْ :
وقَدَّت الحرب ، وعمرو : عمرت الحرب . والحضرمي : حَضَرَت الحرب » .

ص ٦٨ « موسى بن العباس الجوهري » والصواب « بن العباس الجَوْهَرِي » .
ص ٩٤ « خطب رسول الله على الخندق يوم الأحزاب ، ثم قطع لكل عشرة أربعين
ذراعاً » والصواب « خط رسول الله » .

ص ١٧٦ « وأخبرني الساهر ... عن القاسم بن نجيد » والصواب : « وأخبرني
الشريف ... عن القاسم بن مخيمرة » .

ص ١٨٥ « وإن كلاب آل درع وآل حورية » والصواب : « وإن كلاب آل ذريح
وآل أبي جُوَيْرِيَّة » .

ص ١٩٣ « إن الكفار حضروا رسول الله والمسلمون على ذلك » والصواب : « حسدوا
رسول الله والمسلمين » .

ص ٢٠٧ « كان تميم الداري وعدى بن زيد » والصواب : « وعدى بن بدء » .
ص ٢٤١ « عن أبي سلام قال : حدثنا معمر بن بشير » والصواب : « النعمان بن بشير »
الصحابي الشهير .

ص ٢٥٠ « فقال نبي الله : اجلسوا على الركب » والصواب : « ... اجبسوا على
الرَّكْب » .

ص ٢٨٤ « وعامر وجندل بن صهيب » والصواب : « وعمار ، وأبي جندل
ابن سهيل » .

ص ٢٨٥ « على مولاه هذا السيد أسد بن أبي العيص » والصواب « على مولاه : هو
أسيد بن أبي العيص » .

ص ٣٨٧ « قال الوليد بن المغيرة لهلاص قريش ، وهم الصناديد والاشراف » والصواب
للملأ من قريش . . . » .

- ص ٣٩٠ « فقلنا الميعاد بيننا المناصف - ميقات بنى غفار - فمن حبس منكم لرايتها فقد حبس » والصواب . « فمن حبس منكم لم يأتها فقد حبس »
- ص ٤٠١ « قال الثعابي عن أبي صالح » والصواب : « قال الكلبي . . . »
- ص ٤٠٣ « أخبرنا محمد بن إبراهيم الداركي » والصواب « . . . المزكي » .
- ص ٤١٢ « فقام الأقرع بن حابس فقال : إن محمد المولى إني والله ما أدري ما هذا الأمر . . . ثم دنا من رسول الله فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله . فقال النبي مانصرك ما كان قبل هذا .. »
- والصواب : « . . . إن محمداً ما وُتِّي له . . . فقال النبي : ما يضررك . . . : »
- ص ٤١٨ « وقال يزيد بن الشخير » والصواب « يزيد بن شجرة » .
- ص ٤٣٩ « عن أبي عفان ، عن عمرو العنصرى » والصواب : « عن ابن عفان ، عن عمرو العنقري » :
- ص ٤٤٦ « وحدثنا المسخير بن الصلت . . . عن عبد الله بن عمر قالت أهدى لرجل من أصحاب رسول الله رأس شاة فقالت إن أخي فلانا وعباله أحوج إلى هذامنا »
- والصواب : حدثنا المستجير بن الصلت عن عبد الله بن عمر قال : أهدى . . . رأس شاة فقال إن أخي . . . »
- ص ٤٤٧ « أن سارة مولاة عمر بن صهيب بن هشام » والصواب : « مولاة أبي عمرو بن صيفي بن هاشم »
- ص ٤٥٥ « عن جابر بن عبد الرحمن ، قال : كان رسول الله يخطب » والصواب « جابر بن عبد الله » وهو الصحابي المشهور .

- ص ٤٥٦ « حدثنا عنتر بن القاسم » والصواب « حدثنا عبيد بن القاسم »
ص ٤٥٦ « أصاب أهل المدينة أصحاب الضرار جوع وغلاء سعر » والصواب « أصاب
أهل المدينة جوع وغلاء سعر »
ص ٤٧٥ « إسحاق بن إبراهيم اللزبى » والصواب : « . . . الدبرى »
ص ٤٧٧ « نزلت فى عمر بن ربيعة » والصواب : « . . فى عدى بن ربيعة »

* * *

هذه أمثلة لما فى الطبعة الأولى من أخطاء فاحشة ، وأغلاط شنيعة ، وقعت فى
سائر صفحات الكتاب ، كما وقع فيها نقص جمل وكلمات وصفحات . ومن ذلك
النقص الذى بدأ إكمالَه فى صفحة ٤٥٨ من طبعتي هذه وانتهى فى أوائل صفحة ٤٦١
وكل هذا موجود فى طبعة « الحلبي » فوق ما أحدثته من تطبيع .

ومنه يتبين أنهما لا وزن لهما على الإطلاق ، وأن تحقيق الكتاب كان مُفترَضاً
لامندوحة عنه رعاية لحق العلم ، وحفاظاً على سمعة مصر ، التى ظلت وستظل بإذن الله
المركز الفذ لإحياء التراث الإسلامى ونشره نشرًا علمياً كريماً .

وإن مصر ليسرها أن يعمل غيرها فى ميدان النشر بكل ماله من حول وطول ،
وأن يظفر منه بكل فائدة وعائدة يؤملها . ولكن يسوءها أن يكون دأب غيرها
اختلاس كتبها ، دون رعاية لمبادئ الأخلاق أو محافظة على مواجب الأخوة

والسبيل السوى الذى يجدر بالعلاء سلوكه : هو التنافس الشريف الذى
لا يخفى ولا يحيف . وتراثنا بحمد الله - كثير بالغ الكثرة والعظم ، تنوء بنشر بعضه
كل الأمم الوارثة له ، فمن الخير أن يعمل القادرون على نشره ، وأن ينشروا منه ماشاءوا
على شريطه أن ضرر ولا ضرار .

ولست أقصد الضرر الذى ياجتهدون من تعاوُرهم على طبع كتب بأعيانها فحسب وإيما
أقصد معه ذلك الضرر الذى يباحق بالقراء من جراء سوء الاختيار . فليس كل تراث
قديم بصالح للنشر ؛ ولا مفيد للقراء بل النافع منه قليل ، شأنه فى ذلك شأن الجديد
على حد سواء

والكتب من حيث الاصطفاء كالناس لا تكاد تجد فى كل مائة واحداً .

وبعد : فحمداً لله الذى كتب علينا الإحسان فى كل شيء ، وسلاماً على رسول
الله الذى علمنا أن نسأل الله علماً نافعاً ، ورزقاً طيباً ، وعملاً متقبلاً ؟

السيد أحمد صفر

